

شهد العالم مؤخراً اهتماماً متزايداً بقطاع الأعمال الحرفية بغرض تنميتها و تطويرها، وذلك من خلال توفير الموارد المالية و المساعدات الفنية و الإدارية ، و ذلك بهدف زيادة مساهمة هذه الأعمال في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و دورها في عملية التشغيل و معالجة البطالة.

ويشير مصطلح المشروعات الحرفية إلى كل الأعمال التي تهدف لإنتاج السلع و الخدمات و لا تستعمل فيه آلات معقدة . و طبقاً لهذا التعريف فإن هذه الحرف تشمل: المنتجات الجلدية - المنتجات المعدنية - المنتجات الخشبية - منتجات الملابس - منتجات الفخار و الخزف - منتجات الصياغة - أخرى.

ولا شك أن هذا التعريف لا يغطي كل الحرف تغطية كاملة ، إذ أن بعض الحرف أصبحت تستعمل آلات معقدة رغم اعتمادها على المهارات اليدوية. و في نفس الوقت أصبحت تمارس عن طريق وحدات حرفية مثل ورش الصيانة و النجارة و الحدادة وورش الأحذية.

و معظم هذه الحرف يقوم بها ذوو الدخل المنخفض و الفقراء ممن فقدوا القدرة التنافسية في التقديم لوظائف أو لا يرغبون في التوظيف بشروط جامدة من حيث الوقت و التنظيم. فلقد أصبحت هذه المشروعات البديل للوظائف و العمل بأجر في العالم بعد أن قلت معدلات التوظيف إلى ادنى حد لها .

و قد كان التمويل الأصغر الأداة المالية المثلى لتقديم عمليات تمويل صغيرة للمستفيدين ، و بشروط ميسرة مع تنازل من المؤسسات المالية في موضوع الضمان. هذا التمويل يخدم هذه الشرائح الضعيفة في تمويل أنشطتها المولدة للدخل، و في بناء الأصول، و تركيز الاستهلاك مع خدمات اجتماعية أخرى لقد اتضح من الخبرة العملية أن باستطاعة التمويل الأصغر مساعدة الفقراء و المحتاجين و الخريجين على زيادة دخولهم و تنمية مشاريعهم وبالتالي الحد من نسبة تأثيرهم بالصدمات الخارجية و بذلك يمكن اعتبار التمويل الأصغر وسيلة فعالة من وسائل تمكين الفقراء و خاصة النساء من الاعتماد على النفس و إحداث التغيير الاقتصادي المنشود.



خصائص الأعمال الحرفية:

- يمتاز قطاع الحرفيين بمزايا و خصائص عديدة مقارنة بقطاع الأعمال الكبيرة:
- تحتاج المشروعات الحرفية لحجم استثماري ضئيل مما يعدّ ملائماً في ظروف شحّ الموارد.
- مرونة هذه الاعمال تجعلها قابلة للانتشار في جميع أرجاء الولاية الحضرية والريفية.
- من ناحية فنيّة فهذه المشروعات لا تحتاج لخبرات فنية و إدارية معقّدة و بالتالي فهي يسيرة الدخول للقطاعات المستهدفة من المواطنين.
- تؤدّي الاعمال الحرفية إلى توفير فرص العمل، خاصة لخريجي المدارس الفنية و مراكز التدريب المهني.
- تتميز هذه الأعمال بقصر الفترة بين التأسيس و التشغيل مما يجعلها سريعة درّ الدخل لأصحاب تلك الأعمال.
- تعتمد في الغالب على مدخلات إنتاج محلية مما يضمن استمرارها.
- توافق هذه المشروعات المزاج الاجتماعي في بعض المجتمعات السودانية حيث يفضلون العمل المستقل على العمل بأجر.
- تتميز هذه الأعمال بالمرونة الإدارية و التكيف السريع مع المتغيرات الاقتصادية .
- تتوفر في هذه الأعمال دافعية للأفراد لتحقيق النجاح و النموّ مما قد تفتقده المشروعات الكبيرة.
- قربها من الأسواق البعيدة مما يقلل تكاليف النقل و مشاكله الأخرى.

معوقات الاعمال الحرفية:

- يواجه قطاع الحرفيين في ولاية الخرطوم عدة مشكلات هيكلية تكبل من انطلاقه وتمثل هذه المعوقات في الآتي:
- ✚ ضعف المواعين التمويلية التي تفي باحتياجات هذا القطاع من آلات و معدات و راسمال تشغيلي.
 - ✚ ضعف قنوات و فرص التأهيل الفني أثناء العمل.
 - ✚ ضعف الخبرة الإدارية و التنظيمية لدى هؤلاء الحرفيين في مجال إدارة الأعمال و المحاسبة و الإدارة و عملية التسويق.

يعاني الحرفيون من الجبايات الحكومية الباهظة و التي تؤدي أحياناً إلى توقف هذه الحرف.

تعاني هذه الحرف من عدم توفر المقر المناسب مما يجعل الحرفيين يعملون أحياناً تحت الأشجار على قارعة الطريق.

لكل تلك المشاكل و المعوقات فلا بد من إيجاد آلية حديثة لحلحلة كل تلك العضلات حتي يتم تطوير هذا القطاع لتعظيم مساهمته في الاقتصاد الولائي و القومي.

حاضنات مشروعات الحرفيين:

لكل تلك المشاكل المتعلقة بالخبرة و القدرات الفنية و الإدارية وغيرها من الخدمات فإنه مطلوب أن تتجمع هذه المشروعات في حاضنات كبيرة . هذه الحاضنات عبارة عن برامج لتسريع تنمية مشروعات الحرفيين عن طريق منظومة من الخدمات الإدارية و الفنية و الانتاجية و التسويقية. و تقوم بتطوير و تقديم هذه الخدمات إدارة متكاملة لهذه الحاضنات. و تهدف هذه المجمعات إلى دعم و حضانة هذه المشروعات في مرحلة التأسيس حتي يتم التأكد من استمرارها في السوق. تأوى هذه الحاضنات الحرفيين في مرحلة بداية نشاطهم أو المراحل المبكرة من دورة أعمالهم.

تتلخص مهمة هذه الحاضنات في توجيهها لصغار المستثمرين الذين لديهم افكار مشروعات دون أن يكون لديهم الخبرة الإدارية و التجارية، و دون أن يكون لديهم مواقع رخيصة الإيجار و ما يرتبط بذلك من تكاليف التأسيس التي تستنزف موارد يحتاجونها لتطوير المشروع نفسه.

و بناءً على ذلك تكون لهذه الحاضنات إدارة مؤهلة ذات قدرات فنية عالية و كفاءات مقتدرة في جميع المجالات بحيث توفر كل الدعم الفني و الإداري للمشروعات الموجودة داخل الحاضنة.

فوائد الحاضنات :

لهذه المجمعات فوائد اقتصادية و اجتماعية عديدة في مجال تنمية القطاع الحرفي:

تساهم في خلق فرص عمل عديدة على المستوى الولائي و المحلي.

تنشيط المناخ الاستثماري و التجاري في المجتمعات المحلية.

- ✚ تنمية الدخل لأصحاب الحرف.
- ✚ نشر التكنولوجيا.
- ✚ تقليل التكلفة الإدارية لأصحاب الأعمال.
- ✚ تعزيز روح المنظم (Entrepreneur) بين الخريجين . وهذا بدلاً عن روح الموظف.
- ✚ لهذه المجموعات دور في تحديد فرص الاستثمار الناجحة والفاشلة.
- ✚ تساهم في نقل التكنولوجيا من الجامعات والمعاهد العليا إلى المجتمع.
- ✚ الإكتفاء الذاتي في المناطق الطرفية.
- ✚ إتاحة فرص تدريب فني وإداري بين الخريجين أثناء العمل.

وظائف الحاضنات :

تقوم هذه الحاضنات بأعمال عديدة :

- ❖ تقوم بتوفير مقر لعديد من أصحاب الحرف داخل الحاضنة.
- ❖ تقدم مساعدة ودعم إداري وفني لكل الورش الموجودة داخل الحاضنة.
- ❖ توفر الحاضنات خدمات للمشروعات في مجال المحاسبة والإدارة المالية، مع تقديم النصائح المالية الممكنة.
- ❖ تقدم الحاضنات الدعم في مجال التكنولوجيا .
- ❖ فيما يتصل بالنقطة السابقة تقدم الحاضنات دعم فني في مجال ضبط الجودة للمنتجات وكذلك في مجال التعبئة بكافة أنواعها.
- ❖ تحوي الحاضنات بداخلها على إدارة للتسويق تقدم خدماتها لكل المشروعات الموجودة.
- ❖ تساهم في تقديم تدريب منخفض التكاليف لمالكي المشروعات.
- ❖ تقوم بأعمال التأمين بجميع أنواعه للمنضوين تحت لوائها.

أنواع مشروعات الحرفيين:

يحب أن تخترق هذه الحاضنات مجالات جديد من أنواع المشروعات لتتفادي سلبيات المرحلة السابقة، وذلك باختيار مشروعات تعتمد على مدخلات انتاج محلية متوفرة و كذلك يمكن تصريفها في أسواق شعبية .
ويمكن رصد هذه المشروعات على النحو التالي:

المشروع	الأنواع المختلفة	
1	الحدادة	الأبواب - الشبابيك - المقاعد - الكراسي
2	النجارة	الابواب - النوافذ - التراييز - الأثاثات -
3	التكييف	صيانة مكيفات الهواء -
4	البرادة	كل الأنواع المتاحة
5	خياطة الملابس	الملبوسات الرجالية - النسائية - عطاءات العاملين.
6	منتجات جلدية	حقائب - محفظات - أحزمة - اكسسوارات جلدية - أخرى
7	مشاغل الملبوسات	المطرزات - طباعة الثياب -
8	التنجيد	لكافة انواع الأثاثات و العربات.
9	ورش الميكانيكا	للعربات - المولدات - السمكرة -
11	مشاغل بلاستيك	أواني منزلية - ادوات مكتبية - أدوات تعبئة - أخرى
12	صيانة هواتف	موبايلات مستعملة - اكسسوارات
13	منتجات خزفية	مزاهر - أدوات منزلية - أدوات للزينة
14	الصياغة	تشمل كل أنواع المشغولات المعدنية
15	منتجات السعف	تشمل البروش و السلال المختلفة
16	أعمال الكلاذن	وتشمل ورش خاصة لعمل الكلاذن للمباني و خلافه
17	الدعاية و الإعلان	تشمل اللافات الحديدية و الضوئية وغيرها.

إحتياجات المشروعات:

تحتاج المشروعات سابقة الذكر إلى العديد من المقدرات في مجالات التمويل و المعدات و الإدارة و التأسيس و غيرها من الجوانب الفنية. لا شك ان المشروعات الحرفية انتابها كثير من جوانب الضعف الفني و الإداري، و لذا يجب أن تتمتع هذه المرة بإكمال هذه الجوانب حتي تتوفر لهذه المشروعات الاستمرارية و النجاح. تشمل هذه الجوانب الإدارية جوانب الادارة المالية و التنظيم و التسويق وضبط الجودة.

مواقع الحاضنات :

من المجدي أن تنتشر هذه الحاضنات في المحليات ذات الكثافة السكانية العالية حيث يكثر المتقدمون هذه المشروعات و كذلك يكثر طالبو منتجات هذه المشروعات. و إذا نظرنا إلى محليات ولاية الخرطوم نجد عدد المنازل كالتالي:

المحلية	عدد المنازل	عدد السكان
1 جبل اولياء	140327	1037316
2 الخرطوم	76304	691544
3 بحري	94466	691544
4 شرق النيل	142556	922058
5 أمبدة	165168	1094944
6 أمدرمان	82599	576286
7 كرري	123531	806801

من الجدول أعلاه يتضح أن أعلى المحليات من حيث عدد المنازل أو السكان هي أمبدة و شرق النيل و جبل اولياء. كذلك فإن هذه المحليات هي في اطراف الولاية كما أنها الأقل دخلاً في المدن الثلاث. و لذلك فيمكن للتجربة أن تبدأ بحاضنة لكل محلية من هذه المحليات الثلاث، على أن تنتشر بعد نجاحها لتعم كل الولاية.

التمويل:

لابد أن تقع هذه المشروعات ضمن دائرة التمويل الأصغر التي قررتها سياسات بنك السودان المركزي، والتي تحكم مجمل الجهاز المصرفي. تحت هذه السياسية فإن سقف التمويل الأصغر يبلغ 20.000 جنيه سوداني وهو مبلغ كافٍ لمعظم هذه المشروعات و إن لم يكن يغطي البعض الآخر الذي يحتاج لآلات تفوق هذا السقف. و من ضمن مميزات تلك السياسة ان سمحت بتمويل هذا القطاع بالضمان الشخصي.. ولا شك أن تجميع هذه المشروعات في حاضنات مشتركة يسهل من عملية الضمان الجماعي (Collective collateral). ولهذا فإنه توجد مساحة مقدره لتلقي المشروعات الحرفية التمويل المناسب الذي يمكن ان يساهم في انجاح هذه الاستراتيجية



لا شكّ أنّ تجارب المشروعات و الأعمال الصغرى تعدّ من التجارب البارزة و التي كان لها نقاط قوتها و ضعفها كما كان لها تحدياتها و فرصها، فالدخول في هذا المجال كان يمثل تحدياً كبيراً مما يستوجب العمل لتطويره.

لذا فإن على أجهزة الولاية أن تعدّ العدة للتوسّع المدروس في هذا القطاع فهو يعتبر المخرج لحلّ معضلات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، خاصة في مجال تخفيف حدّة الفقر و مكافحة البطالة بين الخريجين و الشباب .

ولكي تساهم حكومة الولاية بكفاءة و كفاية في دعم قطاع المشروعات الصغرى، فلا بدّ من استكمال كافة الأدوات اللازمة في إدارة هذه العمليات ابتداء من اختيار المشروعات و تقييم الجدارة العملية للمستثمرين و اعداد الدراسات اللازمة و استكمال القدرات الفنية و البشرية لمتابعة مشروعات الحرفيين.

و في هذا الإطار نخلص لبعض التوصيات التي نراها مناسبة لوضع سياسات فعّالة لتطوير قطاع الحرفيين بالولاية:

- يجب إعداد خارطة استثمارية شاملة لولاية الخرطوم، تحدّد هذه الخارطة الفرص الاستثمارية المجدية حسب إمكانيات كل منطقة و وفرة مدخلات الإنتاج فيها ، ومؤشرات السوق فيها .
- وضع إطار علمي لتقييم مشروعات الحرفيين بالولاية يتناول الجدوى الاقتصادية و الفنيّة للمشروعات و تقييم الجدارة الائتمانية للعميل، و ذلك بناء على معلومات كميّة و كميّة .
- تجاوز المشروعات التقليديّة المعروفة بالتعرفّ على ابتكارات جديدة و مشروعات لها سوق جيّد يناسب احتياجات البلاد و الموارد المتاحة فيها مع ملاءمتها لذوق المستهلك السوداني. هناك آلات صغيرة جديدة في أنحاء من العالم لصناعة سلع استهلاكية ما زلنا نقوم باستيرادها حتى الآن.
- تنويع صيغ التمويل المستخدمة في هذا القطاع و عدم الاكتفاء بصيغة المرابحة، فصيغة المشاركة يمكن بواسطتها سدّ النقص في الخبرة الإدارية للعملاء .

- التنسيق مع الجهات الحكومية الولائية و المحلية لإعفاء الحرفيين من الرسوم و حملات الإزالة ، فهذه الممارسات الحكومية أصبحت العائق الاول امام انطلاق الحرف.

- تحديد الجهات المستهدفة لعمليات التمويل بحيث يتم التمييز بين تلك الفئات الطالبة للدعم الخيري والتي يجب أن تتلقى المنح و الهبات من مؤسسات الزكاة و الأوقاف و تلك الفئات التي ترغب في النشاط الإنتاجي التجاري وهي التي يجب أن يتم دعمها للدخول في الاستثمار الصغير.

- لا بد من قيام حاضنات ترمي الحرفيين الجدد بصورة جماعية ، بحيث تقدم لها الدعم الفني و الإداري و التسويقي و غيرهما من الوظائف الفنية و المحاسبية و التمويلية في مرحلة التأسيس حتي تشب عن الطوق وتستقل بنفسها. تقوم هذه الحاضنات على الأسس الاقتصادية السليمة و برسوم منخفضة على المشروعات. كما تتمتع هذه المجمعات بكفاءات و خبرات مؤهلة في الجوانب الإدارية و الفنية و المالية. و كما يحدث في الدول الأخرى فإن هذه الحاضنات دائما ما ترعاها الحكومة و خاصة الحكومات المحلية. و عليه فإن ولاية الخرطوم هي الأقدر على رعاية هذه المجمعات و الإشراف عليها و دعمها.

● يجب مراعاة الجانب الفني في تخطيط هذه الحاضنات والتأكد من وجود المرافق المساعدة و الخدمية من دورات مياه و كافيتيريات و أماكن العبادة. كما يجب ان تتمتع بإجراءات السلامة الصناعية و الصحة المهنية.

● انشاء شركات تسويق مخصصة يكون من اغراضها دراسة الاسواق والتعرف على احتياجاتها من السلع المختلفة وفتح مجالات للتصدير باستخدام الاساليب المختلفة الاعلامية و التجارية و المعارض وغيرها لخلق طلب على السلع و المنتجات التي يتم اسناد انتاجها الى الصناعات الصغيرة بحيث يكون المبدأ هو انتاج مايمكن تسويقه بدلا من محاولة تسويق ما يتم انتاجه. وذلك بما يساعد على تخفيض المخزون الى اقل قدر ممكن وبالتالي تخفيض حجم التمويل المخصص له وتكاليفه .

● انشاء هيئة تختص بتنمية الصناعات الحرفية تجتمع لديها الامكانيات المتاحة لدعم وتطوير الحرف المختلفة بدلا عن الجهات المتعددة التي تدخل هذا المجال وتصب فيها الموارد المدعمة و المنح المخصصة لهذا الغرض على ان لا تقوم هذه الهيئة بذاتها بتقديم التمويل للمشروعات الحرفية ولكن يتم التنفيذ من خلال البنوك باعتبارها الجهة

الوحيدة المهيأة فينا وماليا للقيام بذلك ويكون من اختصاص من الهيئة المقترحة مايلي :-

أ. الاهتمام بخلق وتدريب وصقل مواهب المستثمر الصغير من خلال التدريب والمعونات الفنية والصناعات الرائدة مع الاستعداد لتحمل المخاطر القائمة في مرحلة البداية لاستكشاف المستثمر الواعد من خلال برامج التمويل من الصندوق الاجتماعي والمنح وذلك باعتبار ان هناك نسبة اخفاق متوقعة للمستثمرين الجدد يلزم تغطيتها باعتبارها عبء اجتماعي لا تتحمل به البنوك .

ب. تكوين قاعدة بيانات شاملة عن الصناعات الصغيرة والحرفية واجراء البحوث اللازمة لاستكشاف فرص الاستثمار المناسبة لها وترشيد المستثمرين الى أنسب السبل لاقامة صناعاتهم الجديدة او تطوير صناعاتهم القائمة فنيا وماليا وتمدهم بالمعلومات والمعونات وتشجعهم على الاستفادة منها مع مساعدتهم في دراسة الصناعات وتحديد احتياجاتها التمويلية وبيان مصادر التمويل المناسب لها وتركيبته لدى البنوك للحصول على التمويل اللازم لهم .

ج. العمل على معالجة المشاكل القانونية والاجرائية التي تعوق قيام الصناعات الحرفية خاصة تلك المتعلقة اصدار التراخيص والتسجيل والتأمينات الاجتماعية والضرائب واقتراح القوانين التي تحقق ذلك وهو ما يساعد على وضوح المركز القانوني للصناعات لدى تعاملها مع البنوك .

د. دراسة المشروعات للحرفية وتحديد اسباب التعثر والعمل على معالجتها من خلال برامج لاعادة تاهيل الصناعات ومدتها بالخبرات والتمويل الداعم اللازم لذلك .

هـ. في مجال الاعلام :

- تسليط الضوء على منتجات الصناعات الحرفية وامكانياتها وقدراتها للرأي العام .
- قيام برامج مخصصة في الاذاعة والتلفزيون تعنى بقضايا الصناعة الصغيرة والنوعية في اوساطهم وعكس دورهم في المجالات المختلفة .
- زيادة الجهد الاعلامي المبذول لتنمية قطاع الحرف استقطاب الجهد القومي والمحلي والدولي وخاصة الاستفادة من الهيئات والمنظمات

العالمية الطوعية الى اقصى حد ممكن فيما يطور العمل الصناعي الصغير ويدعمه وايجاد فرص لتبادل الخبرات .

▪ اصدار كتيب تعريفى يشمل كل المعلومات عن الحرف والحرفيين ومجالات اعمالهم .

ح- من أهم البرامج التي تؤدي لتطوير هذه المهن الحرفية إقامة دورات تدريبية خارجية في الدول المشهورة بتلك الحرف. و ذلك مثل أن تقوم دورات نجارة في أسبانيا أو تطريز في إيطاليا أو تكييف في اليابان. وهناك منح كثيرة في هذا المجال.

أن المهم الآن هو الخروج بالمعالجات على النمط التقليدي الذي درج عليه في طرح الموضوع تنمية وتطوير مشروعات الحرفيين الذي يتميز بالمعالجات الجزئية المتفرقة ولتكن نقطة البداية أن تتضافر جهود كافة الجهات الرسمية وغير الحكومية للانطلاق بالحرف، و تعظيم مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن الضرورة تقتضي تنظيم قطاع الحرفيين و تجميع خريجي المدارس الحرفية و الدبلومات الفنية في أطر جامعة لتسهيل القدرات الإدارية و التنظيمية و المالية و تفعيل عملية الانتاج لتكون أكثر كفاءة، وذلك لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية الشاملة.

أكتوبر